

اتجاهات حديثة في نظم التعليم العالي

Modern Trends in Higher Education Systems

فيصل فراد¹، * يوسف إسلام لوكية²¹ المدرسة العليا للأساتذة الكاتبة آسيا جبار - قسنطينة - (الجزائر)، ferrad.faycal@ensc.dz

مخبر البحث حول تكوين المجتمعات وديناميكية الأقاليم (FOSDYT)

² جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل (الجزائر)، youcefislem.loukia@univ-jijel.dz

تاريخ القبول: 2024 / 02 / 14

تاريخ الإرسال: 2023 / 06 / 21

الملخص:

لقد سعينا في دراستنا هذه لأن نحقق هدفين اثنين، يكمن أولهما في العمل على الإحاطة نظرياً بمفهوم التعليم العالي وكل ما يتصل به من جزئيات، حتى نضمن في البدء شيء من توحيد الرؤى أمام المهتمين بهذا المجال من البحث التربوي- التعليمي.

ثم العمل بعد ذلك على تقديم حوصلة موجزة لأهم ما تمخض عن التجارب الحديثة لمعظم أنظمة التعليم العالي ذات الصلة وذلك على المستويين الدولي والإقليمي في شكل اتجاهات مستحدثة لنظم تعليمية يصبو كل منها إلى تجاوز أهم العراقيل والعوائق التي تقف حجر عثرة في وجه ما ترصده الأنظمة والحكومات على اختلافها - ومنها منظومة التعليم العالي في بلادنا - في سبيل الارتقاء بهذا القطاع من الخدمة على المستويين الكمي والنوعي.

الكلمات المفتاحية:

التعليم العالي؛
الاتجاهات الحديثة؛
التعليم عن بُعد؛

ABSTRACT:

Keywords:

Higher Education ,
Modern Trends ,
Distance Learning ,

In this study, we seek to achieve two goals. The first is to theoretically cover the concept of higher education and all its details to guarantee initially some unification of visions for those interested in this field of educational research. Then, we will attempt to present a brief summary of the most important outcomes of the recent experiences of most well-known higher education systems, both internationally and regionally in the form of new trends for educational systems, each of which seeks to overcome the main obstacles and impediments that stand as a stumbling block in the face of what the different systems and governments are providing -including the higher education system in our country - to advance this sector quantitatively and qualitatively.

[- مقدمة:

إنّه وعلى الرّغم من وجود اختلافات سياقية وحاجة إلى إصلاحات في السياسات المحليّة، إلّا أن الترابط الإقليمي و العالمي المتزايد للتعليم العالي يتطلّب نهجاً أكثر شمولية في وضع السياسات التعليمية، ذلك أن المقاربات التدريجية ما هي إلّا معالجات قصيرة الأجل كما قد لا تكون مستدامة، فحاجية التعليم العالي و تمويله و القدرة على الوصول إليه و جودته و موائمه... كلّها أمور في منتهى الأهمية، لكنّها هي ذاتها التي طرحها البنك الدولي في تقريره للعام 1994م، والتي مازالت إلى يومنا هذا تشكل تحديات كبيرة، والأرجح أن تستمرّ في أن تكون عاملاً في أزمة التعليم العالي في المستقبل ما لم يتمّ الشروع في التفكير في كيفية إيجاد الحلول الحقيقية لتلك المسائل الماضية - الحاضرة، والتي ما فتئت تزداد تعقيداً.

كما لا يختلف مشهد التعليم العالي في الجزائر كثيراً عن المشهد العالمي، فالعديد من التحديات التي يواجهها قطاع التعليم العالي في العالم بشكل عام وفي الدول النامية بشكل خاص، تشكل ذات التحديات لقطاع التعليم العالي في بلادنا أيضاً، كزيادة الطلب على التعليم العالي نتيجة للزيادة في السكان وما يترتب على ذلك من ضرورة تخصيص موارد مالية كبيرة من الدولة لتمويل التوسع الأفقي - انعدام مساهمات القطاع الخاص - للجامعات وتوفير فرص تعليمية إضافية ما يشكل أعباء مالية كبيرة على الدولة، كما أن تطوير سياسة قبول جامعي جديدة تضمن في نفس الوقت توسيع شريحة المستفيدين واعتماد معايير قبول منصفة مازال أحد أهم الأهداف الاستراتيجية للجامعة الجزائرية بعد تضاعف أعداد الطلبة المتفوقين في التعليم الثانوي وصعوبة المفاضلة بينهم على أساس المعدّلات فحسب. لذلك فإن التغريد خارج السرب ومحاولة العمل بشكل منفرد أو منعزل عن العالم الخارجي إقليمياً أو دولياً أصبح بمثابة هدر حقيقي لمكاسب مادية ومعنوية تم بذل جهود مضيئة في سبيل تحصيلها، وهو مالا نجد له مثلاً أبلغ من الاعتماد في التعليم العالي وحتى يومنا هذا على المزج بين نظامين (كلاسيكي / ل م د)، والذي لم تجن منه منظومتنا الجامعية سوى المواصلة في الانحدار نحو مستقبل غير مضمون العواقب.

وعليه حق لنا أن نتساءل وفي هذا السياق: عمّا يحول دون اعتماد سياسات تعليمية لا تقيم وزناً سوى لاستراتيجيات علمية وعملية حملت في طياتها بوادر انفراج لأزمات سبق وأن واجهت أنظمة أخرى؟ طالما التجارب العالمية أثبتت استحالة المواصلة في السعي والعمل بشكل منفرد في سبيل تقديم حلول لمشكلات علمية عانت ولازالت تعاني منها أنظمة تعليمية ذات تقاليد وباع طويل في هذا الشأن.

فنحن وإيماناً منا بما قد تقدّمه التكنولوجيات الحديثة في ميادين الإعلام والاتصال، وبما قد يترتب عن اعتماد العمل بها من نتائج من شأنها أن ترقى بالجامعة الجزائرية في مساعيها الحثيثة نحو الرقي والازدهار، فقد حاولنا ومن خلال هذا العمل المتواضع أن نقدّم حوصلة ولو موجزة نصبو من خلالها إلى حصر خلاصة التجارب الدولية السابقة في سبيل رصد أهم الاستراتيجيات التي تبنتها عديد الأنظمة والتي كانت لها نتائج جدّ إيجابية لكن تعدّدها إنما هو بهدف إبراز أن عملية الانتقاء بينها إنما تحترم مبدأ الخصوصية المجتمعية ثم الفردية في سبيل تكريس ما تنص عليه قواعد كل استراتيجية منها لا أكثر.

لكن إذا علمنا بأن الجامعة الجزائرية سعت إلى إقامة مشروع يعرف بالشبكة الأكاديمية والبحثية، وهي شبكة خاصة بالجامعات ومراكز البحث، بحيث تهدف من ورائه إلى تطوير خدمات الاتصال وتبادل المعلومات بين هذه المؤسسات ومراكز البحث، حيث تقوم بتوفير الوسائل التكنولوجية الضرورية للعاملين في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي كما تسهل وتدعم عملية التكوين عن بُعد، كما يهدف هذا المشروع إلى إقامة دعائم الجامعة الافتراضية بصفة دائمة.

نقول بأن الاتجاه العام قد تبين أكثر ولعل ما هو مفقود إنما قد يكمن في تبني استراتيجية واضحة ومتكاملة لإتمام كل تلك المساعي وهو ما حاولنا توضيحه أكثر في هذه الورقة البحثية.

II - مفهوم التعليم العالي:

يقصد بالتعليم العالي، التعليم الذي يتم داخل مؤسسات تتبع عادة وزارات التعليم العالي بعد الحصول على الشهادة الثانوية، وتختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات. أمّا التعليم الجامعي فهو التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية. (تيرا دل فيوجو، 1999، ص25)

وقد عرّف "عدي عطا" التعليم العالي على أنه: "كل أنواع التعليم الذي يلي مرحلة الثانوية، أو ما يعادلها وتقدمه مؤسسات متخصصة، وهو مرحلة التخصص العملي في كافة أنواعه ومستوياته، رعاية لذوي الكفاءة والنبوغ وتنمية لمواهبهم، وسدًا لحاجات المجتمع المختلفة، في حاضره ومستقبله، بما يساير التطور المفيد الذي يحقق أهداف الأمة وغايتها النبيلة". (عطا عدي، 2011، ص21)

ما يعني أنه المرحلة التي تتوج المسار التعليمي للمتعلمين، وتجعل منهم طاقات يوظفها المجتمع بكافة أطيافه في سبيل مساعي التقدم والازدهار التي ينشدها، كي يتحقق له الأمن والرفاه المنشود.

فالتعليم العالي وفق هذا المنظور، يشكل أداة ربط حقيقية للمسار التعليمي -التعليمي بميدان الشغل الذي يتم إعداد المتدربين لاقتحامه، ليصبحوا قادرين على قيادة مجتمعاتهم داخليا وخارجيا ودفعها نحو التقدم والرفق واحتلال المكانة اللائقة بها إذا ما قورنت بغيرها من المجتمعات مع الحفاظ طبعا على ما يميزها ويستثنى عنها.

كما عرّفه "محمد حميدان العبادي" من جهته على أنه: "أحد الوسائل الأساسية لإكساب الطالب المعرفة والمعلومات والتفكير العلمي و البحث وتكوين الاتجاهات الإيجابية وتنمية قدراته على الانتقاء والاختيار في مواجهة هذا الانفجار المعرفي والتقدم العلمي، لأنه بذلك يساهم في تكوين أو خلق مجتمع المعرفة، أو على الأقل التحوّل إلى مجتمع المعرفة لأن الهدف في النهاية ينبغي أن يكون إيجاد أفراد متعلمين قادرين على التعامل مع المعارف والمعلومات التي يتلقونها بنوع من التفكير المستقلّ والإبداع والتركيز على العمل الذهني وتعميقه". (العبادي محمد حميدان، 2005، ص 24)

أما على مستوى التشريع الجزائري فهو كلّ نخط للتكوين أو التكوين للبحث يقدّم على مستوى ما بعد الثانوي، من طرف مؤسسات التعليم العالي ويمكن أن يقدّم تكوين تقني على مستوى عال من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1999، ص 05)

وتعرف تسميات مؤسسات التعليم العالي وملحقاتها اختلافاً كبيراً بين أنظمة التعليم على المستويين الإقليمي والدولي لأي منظومة كانت، فحتى لو حصل الاتفاق بين كل منها حول مسمى الجامعة كأعلى مؤسسة للتعليم العالي، إلا أن مدلولات غيرها من المؤسسات على غرار الأكاديمية والكلية والمعهد والمدرسة العليا... متميزة من نظام لآخر حدّ الخلط بين ما تعنيه كل منها في كثير من الأحيان.

ففي عديد الأنظمة تشير لفظة الكلية للدلالة على معاهد التعليم العالي، بينما تعني ذات اللفظة بالنسبة للأنظمة التي تجاري التقاليد البريطانية -على سبيل المثال لا الحصر- إلى المدارس الثانوية الخاصة، أما المعاهد العليا للتعليم أو المدارس فيشار بها إلى ما يُعرف في أنظمة أخرى بالأكاديميات. (تييرا دل فيوجو، 1999، ص 146)

III- نشأة و تطوّر التعليم العالي:

إن الحديث عن النشأة الأولى للجامعات بمعناها المعاصر أو الحديث لطالما أثار الكثير من الجدل بين المهتمين بهذا الشأن، على الرغم من اعتراف كل منهم بإسهامات المعلمين الأوائل الذين خطّوا أولى صفحات الحضارة الإنسانية، من أمثال "سقراط" و"أرسطو" لدى قدامى اليونانيين من خلال تعليمهم للدين والفلسفة وغيرهما حتى ولو كان ذلك في غير الإطار الجامعي المتعارف عليه حالياً، نظراً لانعدام الحاجة آنذاك للامتحانات أو الانتقال بين الصفوف الدراسية والمدارس برقيتها. أو الممارسات التعليمية لعلماء الهند القديمة الذين عكفوا على تعليم بني جلدتهم أسس المعارف الدينية كذلك. (تييرا دل فيوجو، 1999، ص 150)

وتذكر "الموسوعة العربية العالمية"، أن السومريين الذين عاشوا في وادي دجلة والفرات، قد أوجدوا نظاماً للكتابة حوالي سنة 3500 ق م، وكذلك طوّر المصريون نظاماً للكتابة حوالي سنة 300 ق م. إذ تضمّن النظامان أساليب لكتابة الحروف والأرقام، حيث كان المعلمون قبل اكتشاف الكتابة يكررون الدروس شفهيّاً، فيقوم الطلبة بحفظ ما سمعوه، وكان معظم المعلمين عند السومريين والمصريين من كهنة المعابد، أمّا الطلبة فكانوا قلّة من أبناء الطبقات العليا، وكانت قبائل معيّنة في شرق البحر المتوسط تتحدّث اللّغات الساميّة، وقد ابتكرت ما بين سنة 1500-1000 ق م، الحروف الهجائية الأولى في العالم فأضافوا للتربية والتعليم أداة جديدة، أين أصبحت الكتابة أيسر باستخدام الحروف الهجائية عوض الصور والرسومات، وهو ما يبرر ارتباط نشأة التعليم العالي بنشأة التعليم النظامي الذي اقترن بدوره باكتشاف الكتابة. (غور نوال، 2011، ص 21)

وتقترن الإرهاسات الأولى للجامعة بمفهومها الحديث بنشأة ثلاثة من أقدم الجامعات على وجه المعمورة - وكلها جامعات عربية - وهي جامعة قرطبة في الأندلس (180هـ/795م)، القرويين بالمغرب والزيتونة في تونس (245هـ/859م) وجامعة الأزهر في مصر (360هـ/970م)، والتي شرعت في الاشتغال بتدريس العلوم الإسلامية عند تأسيسها -وهو أمر طبيعي-، لكنها ما فتئت تشمل فيما تمنحه من تعليم في كنفها كافة العلوم المعاصرة (تييرا

دل فيوجو، 1999، ص 150). وقد ظلّت لقرون خلت مصادر للعلم والمعرفة ومراكز للتنوير وأساليب المنهج العلمي القويم الذي بوأها مكانة مرموقة لدى المسلمين وغيرهم، ممن استلهموا من التراث القديم وتمكنوا من المحافظة عليه وتطويره إبان الحقبة التي كانت فيها أوروبا تقبع في براثن الظلام الفكري والروحي الحالك. (حفوف فتيحة، 2007، ص 45)

أمّا الجامعات في أوروبا فلم يسجل ظهورها سوى في العصور الوسطى ولم تكن مؤسسات متكاملة وإنما تطورت تدريجياً بوصفها تجميعاً لمدارس منفردة، ولعل أولى هذه الجامعات هي جامعة (بولونيا) في إيطاليا، والتي تعود نشأتها إلى القرن 12 الميلادي، تلتها جامعة (باريس) التي أقيمت في أواخر القرن 12م، وتكوّنت كلّ جامعة من هاتين الجامعتين من الجمع بين كليات مستقلة كانت تقوم بتدريس سبعة (07) موضوعات في مجال الآداب وهي:

- القواعد اللاتينية والبلاغة (التحدث والكتابة باللغة اللاتينية)

- الجدل (التفكير، مهارات الجدل)

- الحساب (استخدام الأعداد الرومانية)

- علم الفلك

- الهندسة

- الموسيقى

وقد توسّعت مثل هذه البرامج، عندما نقل المسلمون في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإسبانيا علوم اليونان والرومان إلى الأكاديميين الأوروبيين، وحلّت الأعداد العربية محلّ نظام الأعداد الرومانية، الذي اعتبر نظام تنقصه الدقّة وتتسم الحسابات فيه بالبطء والصعوبة. (تييرا دل فيوجو، 1999، ص 151)

إنّ نجاح كلّ من نموذجي جامعتي باريس وبولونيا، أدى إلى انتشار الجامعات (هجرة الطلبة وتنقلهم)، حيث تأسست "أكسفورد" سنة 1167م، برجوع الطلبة من الجامعات الفرنسية، أما "كامبريدج" فقد أنشئت سنة 1209م، بعد هجرة الطلبة من أكسفورد، وبقينا الجامعتين الوحيدتين في إنجلترا بالرغم من هجرة الطلبة إلى مدن أخرى - حيث تخصصت هاتين الجامعتين في الأدب اليوناني واللاتيني وفي أصول اللّغة - مقارنةً بأسكتلندا أين ظهرت أربع جامعات في أيام الملكة "إليزابيث الأولى" وحتى القرن 19م.

في حين حافظت باريس على صدارتها في اللاهوت (علم الدين)، واستفادت باقي الجامعات الفرنسية من الانتشار الواسع سنة 1229م، و التي اتجهت من خلاله إلى التركيز على القانون. أمّا في باقي الدول الأوروبية كإسبانيا مثلاً، فقد تأسست بها جامعة "Salamanca" سنة 1218م، وفي سنة 1298م، تم اعتبارها واحدة من أكبر الجامعات في العالم المسيحي. أمّا بالبرتغال فتأسست جامعة لشبونة بها العام 1290م، والتي ضلّت لوحدها مدّة كبيرة من الزمن، لكن لحقتها أخرى فيما بعد. (غور نوال، 2011، ص 23)

ثم أخذ تعداد الجامعات في التزايد بشكل مطّرد، إلى أن بلغ 72 جامعة سنة 1500م، هذا وتعتبر الثورة الصناعية من أهمّ الأسباب التي أدّت إلى التوسع والانتشار للتعليم العالي، مذ أن بدأت في بريطانيا في القرن 18م،

وانتشرت في باقي دول أوروبا وأمريكا وسائر أنحاء العالم، ما أدى إلى ظهور نموذج جديد للجامعات والتي اختصّت بالبحث في مجالات مستحدثة على غرار:

- العلوم الطبيعية الجديدة، الكيمياء، البيولوجيا، الجيولوجيا.
- علوم تطبيقية جديدة، كهندسة المعادن، الكهرباء، الطب التطبيقي.
- العلوم الإنسانية، كالتاريخ، اللغة المعاصرة...

أما في أواخر القرن 19م، فقد تضاعف عدد الطلاب وانتشروا عبر مختلف أنحاء أوروبا - خاصة -، وصولاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أضف إليه بروز وتنامي هائل لأعداد الطالبات الإناث والتي عُدت سابقة من نوعها ذلك أن أعدادهن تلك لم تكن رمزية وإنما وصفت بالهائلة مقارنة بالتعداد العام لصنف الطلبة الجامعيين. لكن في القرن 20م، كان التغيير أكثر وضوحاً إذ أصبحت فرص الالتحاق بالتعليم العالي متاحة حتى لطلبة طبقات المجتمع الدنيا. (حلجاي مريم، 2015، ص 21)

هذا وقد عرف تطوّر التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية نسقاً مماثلاً للنسق الأوروبي، حيث تأسست أوّل جامعة بها سنة 1636م، والتي هي جامعة " هارفارد " -لما كانت الوم أ، مستعمرة بريطانية - بمستعمرة (ماساشوستس)، والتي استقرّ بها مائة 100 من خريجي أكسفورد وكامبريدج، ثم تلى ذلك تأسيس ثاني الجامعات بها وهي جامعة " وليام وميري " التي تأسست سنة 1693م، بمستعمرة (فرجينيا)، بأمر من ملك بريطانيا " وليام الثالث "، والملكة " ميري الثانية "، وفي العام 1701م، تم تأسيس جامعة " ييل " والتي أنشئت ككلّية في بادئ الأمر، بمستعمرة (كنتاكي)، ثم أعيد تحويلها إلى جامعة بعد قرن من الزمن، بعدما أضيفت إليها مدارس الطب واللاهوت والفنون الجميلة. (تييرا دل فيوجو، 1999، ص 152)

إلا أن أوضاع الجامعات في العالم العربي وفي نفس هذه الحقبة لم تكن بالشكل الذي كانت عليه سالفاتها، بحيث تأثرت أيما تأثر بالواقع المزرى الذي ساد كافة بقاع العالم العربي إبان حكم المماليك والعثمانيين وما واكبه من سقوط لمدينتي بغداد وخرنطة تواليًا، والذي كان له بالغ الأثر سلبي على كافة مناحي الحياة الاجتماعية عموماً والتعليمية التي لم تحدث الاستثناء عنها على وجه الخصوص، ما دفع الجامعات للتخلي عن دورها الريادي والانزواء أو التقوقع حول معالجة أمورها الداخلية وكفى...وقد استمرت الجامعات العربية على هذه الحال لفترة ليست بالقليلة نتيجة خضوع دولها ومعاناتها من ويلات الاستعمار، لدرجة أنها حتى مع حصولها على الاستقلال -ولو سياسياً وعسكرياً- عن مستعمرها فلا تزال آثاره بادية عليها حتى أيامنا هذه، إذ وبالرغم مما شهدته بعدها من تطور في أعداد الجامعات وروادها من طلبة وطالبات وغيرهم، إلا أن ذلك لم يحل دون تبنيها للنماذج الأوروبية والأمريكية في التعليم وخصوصاً الجامعي الذي ورثته عن الاستعمار. (حفوف فتيحة، 2007، ص 47)

وتعدّ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، الفترة التي شهد خلالها التعليم العالي توسعاً غير مسبوق، فحوالي 75%، من الجامعات الأوروبية لم تعرف التأسيس سوى بعد سنة 1945م، أين نمت الجامعات القديمة في كلّ الدول وتوسّعت كمّاً وكيفاً (في الحجم والتخصصات)، حتى أن أعداد الطلبة بها قد تضاعفت ولم تعد الدراسة بها

تقتصر على النخبة أو النبلاء وإنما أضحت تضم حتى أبناء بعض الطبقات الاجتماعية التي كانت تعاني الحرمان من بلوغ المرحلة الجامعية من التعليم. وهذا التوسع غير المسبوق مرده حسب المختصين في المجال إلى ما يُعرف " بالثورة الثالثة " في تاريخ الإنسانية - بعد الثورتين الزراعية في العصر الحجري، الثورة الصناعية في القرن الـ 18م - أي التحول إلى مجتمع (المعرفة) المبني على خدمات الخبراء المتخصصين. الذي يستدعي من أغلبية النشطين في مختلف الدول المتقدمة العمل ليس في التصنيع الاستهلاكي والسلع الرأسمالية فقط، بل وفي الخدمات وخاصة المتخصصة منها والتي تحتاج إلى تعليم وتدريب ذي مستوى عال، في اختصاصات محدّدة والتي لا تقدّم أو لا تُدرّس سوى في الجامعات والمدارس الخاصة بالأعمال التابعة لها، مما جعل من الجامعة مؤسسة محورية لمجتمع ما بعد التصنيع أو بالأحرى مجتمع المعرفة، أين أصبحت مهنة كالتدريس بمثابة المفتاح لباقي المهن.

كما يضاف لما سبق، ظهور " اقتصاديات التعليم " وسيادة الاعتقاد بأن الاستثمار في التعليم مطلوب لضمان نمو اقتصادي مستدام (الرأسمال البشري)، باعتباره - أي التعليم - مرتبط من جهة بدوره المتزايد في دفع عجلة التقدم والنمو الاقتصادي، أما تزايد نفقاته من جهة أخرى، فهو الأمر الذي دعا إلى البحث عن الفائدة الاقتصادية التي ترجى من الإنفاق في هذا المجال وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكيفيات الحصول على أكبر عائد ممكن بأقل التكاليف، بالإضافة إلى تنامي الحاجات للبحث عن مصادر تمويل متنوعة لسد نفقات التعليم.

IV - وظائف التعليم العالي ومكوناته:

1.4 : وظائف التعليم العالي:

لقد أصبح للجامعة في زمننا هذا دوراً هاماً و أساسياً في التنمية بصفة عامة والمجتمعية على وجه الخصوص، منذ أضحت الركيزة الأساسية العلمية والفكرية لإعداد الكفاءات البشرية على جميع الأصعدة وفي مختلف مجالات الحياة، كما باتت تعمل على توسيع المعارف الإنسانية وضمان ديمومتها، هذا وتنبع وظائف الجامعة من فلسفتها التي هي مستمدة بدورها من فلسفة المجتمع المحلي الذي تنتمي إليه، لكن و على العموم يمكن إجمال الوظائف الرئيسية للتعليم العالي كما حدّدها منظمة " اليونسكو " " UNESCO " في مؤتمرها العالمي المنعقد سنة 1998م، في ثلاثة وظائف رئيسية هي: التعليم - البحث العلمي - خدمة المجتمع. (نور نوال، ص 06)

1.1.4: التعليم:

يأتي التعليم على رأس وظائف التعليم العالي، إذ يشير في هذا المقام لتلك الفعاليات، العمليات والأنشطة التي يقوم بها المعلم وهو بصدد تعليم شيء جديد للطلبة داخل الصف وخارجه، كما أنّه عملية نقل للمعارف، المهارات والسلوكات من المعلم إلى المتعلم، لذلك تعتبر وظيفة التعليم من الوظائف الرئيسية لهذه المرحلة من التعليم - أي التعليم العالي -.

ويُقصد بالتعليم العالي في الجامعة، دراسة تخصصية ينبغي أن تقتصر على مادّة الاختصاص، وما يرتبط بها من مواد أخرى ارتباطاً وثيقاً، على عكس الدراسة في التعليم العام الذي يسبق التعليم الجامعي، أين يدرس الطلاب

مبادئ وأساسيات المعرفة في كلّ الحقول تقريباً. (الشافعي إبراهيم حسن، 1986، ص 08) وبهذا يكون الهدف من التعليم الجامعي هو التخصص في مجال ما، وتقديم مستوى رفيع من المعرفة، كما يهدف إلى تنمية شخصية الطلاب تنمية شاملة تمكّنهم من ممارسة أعمالهم مستقبلاً والاستفادة منها في تنمية ذواتهم ومجتمعاتهم والنهوض بها، كما وتنعكس عملية التعليم مباشرة على عملية التوظيف، وذلك من خلال إعداد ما يلزم من قوى بشرية متخصصة قادرة على أداء مهامها الإنتاجية بعد إتمام دراستها الجامعية والنزول إلى سوق العمل.

فحتى يؤدي التعليم العالي هذا الدور بفعالية، فعليه مراعاة مجموعة من النقاط غاية في الأهمية، إذ يقع على عاتقه تحقيق الموازنة بين سوق العمل ومتطلباته من جهة، وبين إدارته المتخرّجة من جهة أخرى، وبالمعنى الأدق مجالات التخصص الجامعي لهذه الإطارات. (حفوف فتيحة، 2007، ص ص 48-49)

ولعلّ هذا ما يدفعنا لأن نخوض في الوظيفة البيداغوجية للتعليم العالي، والتي تقتزن بتكوين المكوّنين (المدرّسين الجامعيين) من منطلق أن الجامعة مطالبة بتخريج الإطارات التي تحتاج إليها في كافة الفروع والتخصصات الدراسية. إنّ اختيار عضو هيئة التدريس الجامعي لا يُقصد به العثور على شخص بإمكانه أن يؤدي بكفاءة ما هو مطالب بأدائه من مهام باعتباره شاغلاً لوظيفة مدرّس أو أستاذ مساعد، وإنّما تعني إعداد شخص يتوقع منه العمل بمستوى فكري متفوق في أدائه لمتطلبات القسم والكلية أو الجامعة من نشاط للمكوّنين وتدريبهم ووضع أفضل الأسس وغيرها. لذلك أصبح الاختيار الصائب لهذا العضو من أهم الأدوار التي على الجامعة الاضطلاع بها. (طشوعة الويزة، 2007، ص 111).

إلا أن واقع حال التعليم العالي في دول العالم الثالث أو النامية منها، والتي من بينها الجزائر أبانت على أن هذا الجهاز لم يتمكن من القيام بمهامه تلك كما ينبغي، إذ تقيّد بدوره كآلة إنتاج دون أيّ مراعاة لمعايير ضبطه، حيث تم إعطاء الأهمية القصوى للكمية على حساب الجودة والتنوعية، فحتى مع وفرة الإطارات بالنسبة لاحتياجات مختلف القطاعات إلا أن الجامعة نفسها بقيت تعاني من ندرة المدرّسين الأكفاء.

فحتى الإصلاحات المختلفة التي مست الجامعة الجزائرية بكافة مكوناتها لم تكن تركز على نظام الدراسات العليا من حيث تكوين المؤطرين، وضعية النظام، محتوياته، برامجه مفهوم الرسالة ومحتواها، نظامها وقيمتها وهيكلها... وكلّها مشكلات -بالإضافة إلى أخرى- لا تزال مطروحة حتى يومنا هذا. (طشوعة الويزة، 2007، ص 121).

2.1.4: البحث العلمي:

لعل أبرز دور كانت الجامعات ولا زالت تؤديه منذ ظهورها، يكمن في الممارسة العلمية للبحث، مما جعل البحث العلمي يشكل أهم وظيفة وركن لنظم التعليم العالي، فالمؤسسات الجامعية وبالنظر لما تحوز عليه من أعداد غفيرة للباحثين والمختصين في شتى الميادين والتخصصات أضف إليه ما تتوفر عليه من مخابر ومعامل وهيكل، أهلها لتبوء مكانة مرموقة على اعتبار أنها المؤسسة الرسمية الأولى المخولة لإجراء البحوث. حتى أن البحث العلمي على مستواها أضحى يُعدّ أهم مقياس للمستوى العلمي والأكاديمي المقترن بها، وأهم ما من شأنه أن يضمن لها الاستمرارية والتقدم والحفاظ على كيانها. (حفوف فتيحة، 2007، ص 50)

أما واقع الحال بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي إنما ينبئ بأن الأساتذة المنضوين تحت لوائها من حيث غزارة الإنتاج البحثي فإنهم يظهرون شيئاً من المحدودية والذي قد يردّه الكثير من المهتمين بهذا الشأن إلى كثرة الأعباء البيداغوجية (الإدارية، التدريسية، التأطيرية، أعداد هائلة من الطلبة...) مما ينعكس سلباً عما سواها من وظائف وبحول بالضرورة أمام العمل الإبداعي والبحثي على وجه التحديد، بالإضافة إلى أن الكثير من البحوث تتطلب أموالاً وتمويلًا للإنفاق على الباحثين وتوفير ما يلزم من المصادر. (نمّور نوال، ص 06)

3.1.4: خدمة المجتمع:

تلعب الجامعة دورًا بالغ الأهمية في خدمة المجتمع، حيث تقوم بربط التعليم الجامعي مع احتياجاته ومتطلباته الحالية والمستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، تساهم في توفير الخبرات والاكتشافات العلمية والتقنية، وتعمل على حفظ ونشر الثقافة المحلية في جميع المجالات. (حفوف فتيحة، 2007، ص 51)

ومنذ نشأتها، كانت الجامعة دائماً متفاعلة مع احتياجات المجتمع المحلي، ففي العصور الوسطى كانت تركز بشكل أساسي على علوم الدين والفلسفة، بينما كانت مفاهيم التنمية الاقتصادية أقل حضوراً. ومع الثورة الصناعية وبداية القرن التاسع عشر، بدأت الجامعات بتقديم برامج تعليمية تتماشى مع الوظائف الجديدة التي ظهرت في مجالات معينة مثل العلوم والهندسة والمحاسبة. ومع حلول القرن العشرين، توسعت الجامعات لتشمل جميع التخصصات التي يتطلبها المجتمع المعاصر، مثل علم الاجتماع، إدارة الأعمال، وعلم النفس. إن هذه التحولات في التعليم العالي تتطلب من المؤسسات التعليمية أن تكون مرنة في برامجها وأن تتأقلم مع هذه المتغيرات، فضلاً عن ضرورة وجود كفاءات عالية لأعضاء هيئة التدريس الذين يعدون من العناصر الأساسية في نجاح العملية التعليمية.

2.4: مكونات التعليم العالي:

تحدد مكونات التعليم العالي بناءً على العناصر أو الأطراف التي تتفاعل فيما بينها، والتي تؤثر وتتأثر خلال سير عمل المؤسسة الجامعية ببعضها البعض، ما ينجم عنه تمكين المؤسسة من أداء المهام والوظائف التي أنشئت من أجلها، وتحقيق أهداف كل مكون من مكوناتها. وهي -أي المكونات- التالية:

- مدخلات ومخرجات العملية التعليمية:

تتباين الآراء بشأن هذا الموضوع، حيث يرى البعض أن المدخلات تشير إلى الطلبة الذين يلتحقون بالتعليم العالي لأول مرة، لكن ومع باعتبار أن جميع الموارد المتاحة في المؤسسات الجامعية إنما تهدف إلى خدمة مصالح هؤلاء الطلبة، يصبح الطلبة الجامعيون بمثابة مدخلات ومخرجات في الوقت ذاته، في حين يتجه البعض الآخر إلى اعتبار المدخلات بمثابة مجموع الموارد المادية والبشرية التي تمّ رصدتها بغية تحقيق أهداف النظام بما فيهم الطلبة. (نمّور نوال، 2011، ص 17)

1.2.4: المدخلات:

والتي يمكن إجمالها فيما يلي من العناصر:

1.1.2.4: الطلبة:

يعتبر الطالب الجامعي أحد العناصر الأساسية الفاعلة في العملية التربوية طيلة سنوات التكوين الجامعي، ويمثّل عددياً الفئة الغالبة في المؤسسة الجامعية، فمن خلال التكوين الجامعي الذي يتلقاه خلال سنوات دراسته في الجامعة، يتمكن هذا الأخير من تطوير قدراته واستعداداته الشخصية، وتنمية مهاراته بهدف التحصّن بالمعرفة اللازمة في حياته العملية اللاحقة لحياته الجامعية. (غربي صباح، 2013، ص 60) تضمّ الجامعة أنواعاً مختلفة من الطلبة، حيث يُطلق على البعض منهم اسم "طلبة دراسات التدرّج"، بينما يُسمى الآخرون بـ "طلبة الدراسات العليا" أو ما يُعرف بـ "ما بعد التدرّج". طلبة التدرّج هم أولئك الذين يلتحقون بالجامعة للحصول على درجة الليسانس. أما طلبة الدراسات العليا، وهم الذين حصلوا على شهادة الليسانس، فيواصلون دراستهم للحصول على درجة الماجستير والدكتوراه. كان هذا النظام معمولاً به في الجامعة الجزائرية وبعض الجامعات العربية في السابق. حالياً، في إطار النظام الجديد (ليسانس، ماستر، دكتوراه) المعروف بنظام LMD، تُخصّص دراسات ما بعد التدرّج لطلبة الماستر العلمي والدكتوراه.

2.1.2.4: هيئة التدريس:

لكي تؤدي المؤسسة الجامعية دورها بشكل فعّال، فهي بحاجة إلى عنصر أساسي يتمثل في هيئة التدريس أو الأستاذ الجامعي. ويُعدّ الأستاذ الجامعي حجر الزاوية في العملية التعليمية، حيث يقوم بدور الناقل للمعرفة والمسؤول عن سير العملية التربوية بشكل سليم داخل الجامعة. ذلك أن الجامعة لا تصنع الخبرة بواسطة الهيكل الإداري والتشريعات فحسب، بل لابدّ وأن تجمع في مدرّجاتها ومخابرها عدداً من المدرّسين والباحثين، الذين بإمكانهم مساعدة الطلاب على الاستخدام الأمثل لما يتعلّمونه وتمثّله بهدف إعادة صياغته وتطويره وفق المعطيات العلمية والاجتماعية الراهنة. (ولد خليفة محمّد العربي، 1989، ص 197)

و يُعرّف الأستاذ الجامعي أو عضو هيئة التدريس في الجامعة على أنّه: "الفرد الذي يحمل درجة الدكتوراه أو ما يُعادلها واستثناء من يحمل درجة ماجستير، ويُعيّن في الجامعة برتبة جامعيّة كأستاذ مساعد أو أستاذ مشارك أو أستاذ متعاقد، ويعتبر عضو هيئة التدريس الدعامية الأساسية الكبرى في قوّة الجامعة ومستواها ونوعيتها وسمعتها". (برقوق عبد الرّحمان، 2005، ص ص 59-65)

أمّا فيما يقترن بأدوار هيئة التدريس الجامعي، فقد ذكر "تركي رابح عمامرة" في كتابه: أصول التربية والتعليم، بأن أساتذة الجامعات يؤدّون رسالتين في وقت واحد:

- الرسالة الأولى: هي التدريس لطلبة الجامعات في مختلف مراحل التعليم الجامعي.

- الرسالة الثانية: القيام بالبحوث العلمية من أجل تقدّم العلم و ترقّيته.

بالتالي فالأستاذ الجامعي الكامل هو الذي يجمع بين وظيفة البحث العلمي، التأليف والتدريس في وقت واحد. (تركي رابح عمامرة، 1990، ص ص 72-73)

3.1.2.4: الوسائل المادية:

وهي الفضاءات البيداغوجية بما تشتمل عليه من المباني بكل مرافقها، والتي يجب أن تُصمم وفق معايير قياسية تساهم في تعزيز فرص نجاح العملية التعليمية. كما تتضمن المكتبات والقاعات والتجهيزات والمختبرات وورش العمل، التي تحتاجها المؤسسة الجامعية بدرجات متفاوتة، وفقاً لمواصفات ومعايير عالمية. ويتم تحديد نوع وكمية هذه المرافق بناءً على طبيعة التخصص، وأعداد الطلبة والعاملين، وطبيعة الأنشطة التي يمارسها الطلبة.

هذا بالإضافة إلى الوسائل التعليمية التي تستخدم من قبل هيئة التدريس والطلبة في عملية التعليم والتي تتمثل في المطبوعات، الكتب، أجهزة العرض وغيرها. (نمّور نوال، 2011، ص 19)

2.2.4- العملية التعليمية:

في المؤسسات التعليمية، يُقصد بالعملية التعليمية التدريس والتدريب، إضافة إلى المقررات والمناهج الدراسية، التي ينبغي أن تكون حديثة تواكب التطورات العلمية والثقافية، وتتلاءم مع احتياجات البيئة والمجتمع. يجب أن يوفر نظام التعليم العالي تخصصات تتماشى مع متطلبات سوق العمل، بدلاً من تخريج طلبة في تخصصات لا حاجة لها، مما قد يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة نتيجة وفرة العمالة غير المطلوبة. كما تشمل عناصر المنهج بمفهومه الشامل أساليب وطرق التدريس، وهي الوسائل التي تُستخدم لنقل المعرفة إلى أذهان الطلاب؛ لذا من الضروري أن يمتلك المدرسون ذخيرة كافية من هذه الأساليب، إلى جانب القدرة على استخدام التقنيات والوسائل التعليمية الحديثة المساندة لمفردات المنهج، كي يكون بالإمكان إيصال المعرفة إلى الطلاب باقتدار وهو شرط تحقيق الجودة الأساسي. ثم يأتي التقويم كأحد أبرز عناصر المنهج، وهو ذلك العمل الموجه لقياس نمو الطلبة وتحصيلهم الدراسي ومتابعته، لذلك فإنه من الضروري عدم الاتكال في هذه الممارسة على نمط واحد منه لمراقبة ما سبق مهما كانت طبيعته، تشخيصي، تكويني وحتى تجميعي.

3.2.4- المخرجات:

وهي النتائج النهائية للعمليات التي أجريت على المدخلات والتي تتمثل في إعداد المتخرجين من الطلبة الذين يجب تخرجهم من خلال تحقيق الشروط الكمية والنوعية (مخرجات العملية التعليمية تتمثل في عدد الخريجين من الناحية الكمية، وكفاءتهم من الناحية النوعية).

- المستفيدون من العملية التعليمية:

حسب "مهدي السامرائي" فإن العملاء الذين سيستفيدون من النظام التعليمي يمكن حصرهم في:
1.3.2.4- الطلبة: والذين يمثلون أكبر مستفيد من العملية التعليمية التي تقدمها الجامعات التي تسعى بكل ما لها من طاقات في سبيل إعدادهم لحياة أفضل.

2.3.2.4- أولياء الأمور: حيث يُعتبر أولياء أمور الطلبة من أبرز عملاء نظم التعليم ومؤسساتها لسببين

اثنين:

* أتمّ أودعوا أبناءهم الجامعات كي تعدّهم حياة مستقبلية أفضل من كل الجوانب، من حيث أتمّ ينظرون لأبنائهم على أتمّ مشاريع من شأنها أن تحقق طموحاتهم وهو الأمر الذي يسعدهم كثيراً إن تحقق طبعاً.

* أتمّ المساهمين في توفير ما يلزم من أموال لهذه المؤسسات (الخاصة منها على وجه التحديد)، ما يحوّلهم حق الاطلاع بالخدمة المقدّمة لأبنائهم خصوصاً من الجانب النوعي، والمشاركة في توفير عوامل النجاح لها و بحث الأسباب المؤدية إلى تدنيها أو إخفاقها.

3.3.2.4- أرباب العمل: يعتبر أرباب العمل أيضاً من المستفيدين من النظام التعليمي، ويشمل ذلك المديرين والمشرفين ورؤساء الأقسام في المؤسسات العامة والخاصة، حيث سيعمل تحت إشرافهم خريجو الجامعات. ولهذا، يتوقع هؤلاء أن يمتلك الخريجون مستوى كافياً من الخبرة والكفاءة المهنية، الفنية، والسلوكية، ليتمكنوا من أداء الأعمال التي سيكلفون بها أو التي أُعدوا لها في مؤسسات التعليم والتدريب.

4.2.4- المجتمع: وهو آخر عميل للنظام التعليمي، والذي يحتوي حصيلة الجهود التعليمية كافة، من أعداد للأفراد وإنجاز للبحوث والدراسات وتقديم المنشورات والمساهمة في حلّ المشكلات الاجتماعية وإرساء البنية الاجتماعية على ركائز حضارية ثابتة.

فالمجتمع يتوقع من متعلّمي القدرة على تطوير الواقع نحو الأحسن، من كافّة جوانبه الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية وحتى الثقافية، لأن الأمر سيؤول إليهم لا محالة، وإذا كان الهدف هو تحقيق النهوض المنشود فإن ذلك لن يتحقق إلّا بهؤلاء المتعلّمين وإلّا فلن تقوم له قائمة. (نمّور نوال، 2011، ص ص 19 - 20)

V- الاتجاهات الحديثة في التعليم العالي:

لقد أدّى الانفتاح والتعاون العالمي في مجال التعليم العالي، في إطار ما يشهده العالم من عولمة على كافّة الأصعدة والمجالات، وبالأخص بفضل الانتشار الواسع وغير المسبوق لتكنولوجيات الإعلام والاتصال وشبكات المعلوماتية والحاجة الملحة للعمل عن بعد (قبل وبعد انتشار جائحة COVID19) إلى ظهور العديد من الاتجاهات في التعليم العالي والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1.5: الاتجاه نحو التنويع في العليم العالي و توسيعه:

اتجهت دول العالم المتقدّم بشكل عام إلى إعادة هيكلة التعليم العالي نتيجة توسعه الكبير، خاصة منذ السبعينات وأوائل الثمانينات. استندت هذه الجهود إلى فكرة تنويع المهارات وتلبية احتياجات متعددة، وفتح آفاق مهنية واسعة للطلاب، الذين تزايدت أعدادهم بشكل ملحوظ. وقد رأت هذه الدول أن هذا الهدف يمكن تحقيقه من خلال تنويع مؤسسات التعليم العالي، وتوسيع التخصصات والبرامج التعليمية، وتطوير الأساليب التربوية المعتمدة في إيصال المحتوى التعليمي للطلبة. ويهدف هذا التنوع إلى حماية قطاع التعليم العالي ذاته، وتوفير بيئة مناسبة لاستيعاب أعداد متزايدة من الطلاب بشكل ملائم وفعال.

فالتنويع من هذا المنظور أصبح مُرحّباً به واتجاه من توجهات التعليم العالي الذي خاضته وتخوضه العديد من الجامعات عبر العالم بل الأكثر من ذلك أصبح يُنظر إليه على أنّه أكثر من ضرورة.

لقد أدى تنوع وتزايد مؤسسات التعليم العالي إلى تنامي الاهتمام بنوعية مخرجاتها، سواء في الدول النامية أو المتقدمة. وقد اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية، كونها من الدول الرائدة في مجال التعليم العالي، إلى إنشاء مؤسسات وطنية تُعنى بمراقبة الجامعات والحفاظ على مستواها العلمي ومستوى خريجيتها، تُعرف بمؤسسات الاعتماد. ومن أبرز مهام هذه المؤسسات التي تهدف إلى ضمان الجودة في الجامعات، نذكر:

- توحيد معايير ضبط النوعية (طبيعة المعرفة المقدمة والطرق البيداغوجية المعتمدة ومخرجات التعليم).

- تطبيق هذه المعايير على برامج هذه المؤسسات.

- الاستفادة من نتائج التقييم لتحسين وتنمية هذه المؤسسات.

الأمر الذي يرسى مبدأ جودة التعليم ضمن كل جامعة من خلال إشاعة ثقافة التقييم والتصحيح داخل المؤسسة. (بومدين سليمان و العلمي عبد الفتاح، 2008، ص ص 40-44)

2.5: الاتجاه نحو ضمان النوعية: (الكفاءات المفيدة للعمل)

يعتمد أصحاب هذا النهج على الواقع المهني، بما في ذلك التطورات والتحولات الاقتصادية والمهنية والتكنولوجية، كنقطة انطلاق أساسية في تصميم وتطوير وتحديث البرامج التعليمية لمختلف التخصصات الجامعية. يهدف ذلك إلى ضمان استمرار توافق مخرجات الجامعة من مؤهلات وكفاءات مع متطلبات سوق العمل المتزايدة والمتغيرة باستمرار.

إلا أن لكل جامعة أسلوبها الخاص في تحقيق هذا التوافق مع سوق العمل. فعلى سبيل المثال، تعتمد بعض الجامعات، مثل الجامعات الألمانية، على تعزيز العلاقات مع المؤسسات الاقتصادية، كالمصارف وشركات التأمين وأرباب الصناعة، وكذلك مع الجمعيات المهنية ك نقابات المهندسين والمحامين. ويتم ذلك من خلال تأمين تمثيل دائم لهذه الجهات في المجالس الجامعية المختلفة (كمجالس الأقسام والكليات والجامعات)، مما يمنحهم الفرصة لتقديم النصيحة والمشورة العلمية حول احتياجات القطاعات الاقتصادية والخدمية المختلفة. وينعكس هذا بدوره على المحتوى العلمي للبرامج التعليمية وخطط البحث العلمي في تلك الجامعات.

وتعمل مراكز البحوث المتخصصة في دراسات التعليم العالي على إجراء بحوث ميدانية حول التعليم العالي واحتياجات سوق العمل. بالإضافة إلى ذلك، تلجأ بعض الجامعات إلى متابعة خريجيتها عبر روابط الخريجين، حيث تستفسر منهم عن التحديات التي واجهوها في سوق العمل، وعن مدى نجاح الجامعة وبرامجها التعليمية في إعدادهم بشكل مناسب لمواجهة هذه التحديات والصعوبات.

بيد أن مؤسساتنا الجامعية حالياً، وعلى الرغم مما سبقت الإشارة إليه في هذا السياق من أهمية لانتهاج سبيل ضمان النوعية في التكوين لمنظومة التعليم العالي، لا تزال بعيدة كل البعد عن إمكانية ولوج هذا النمط -إن صح التعبير- خصوصاً ونحن نطالع نتائج الدراسات المحلية والتي ما فتئ الباحثون القائمون بها على التذكير بضعف العلاقة بين منظومة التعليم العالي ببلادنا وسوق الشغل من حيث عدم توافق مخرجاتها وهذا الأخير، بالإضافة إلى عدم

مطابقتها لمواصفات باقي النظم العالمية والحاجة الملحة لتكثيف التدريب على مستوى كافة مكوناتها وما إلى ذلك من اختلالات. (فاطيمة شيخ وعبد الله بلغيث، 2021، ص 21)

3.5: اتجاه التعليم العالي نحو التعليم عن بُعد والجامعات الافتراضية:

من أبرز الأسباب التي تدفع نحو الاتجاه إلى التعليم عن بُعد، بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي السريع والمتنامي الذي يشهده العالم اليوم، خاصة في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات، نذكر ما يلي:

- الاتساع الكمي في أعداد الملتحقين بالتعليم العالي:

فقد أكدت دراسة إسقاطية قامت بها منظمة "اليونسكو" UNESCO " بشأن الأعداد المستقبلية للطلبة الملتحقين بالتعليم العالي أنه في سنة 1991م كان عدد الطلبة 65 مليون طالب في مختلف أنحاء العالم، وقد تخطى حدود 79 مليون طالب في العام 2000م، ويتوقع أن يصل إلى 97 مليون طالب في سنة 2015م، أما في العام 2025م، فسيصل إلى 100 مليون، كما أكدت الإحصائية أن أعداد الملتحقين بالتعليم العالي بالدول النامية سيكون في ازدياد مطّرد. (بومدين سليمان و العلمي عبد الفتاح، 2008، ص 49)

- زيادة نفقات التعليم العالي وتناقص الدعم الحكومي.

- اختلال التوازن المكاني في توزيع مؤسسات التعليم العالي.

وهو ما أدّى إلى اعتبار التعليم عن بُعد بمثابة البديل الذي من شأنه إتاحة المجال أمام أبناء الدول ذات الإمكانيات والجامعات المحدودة من الاستفادة من جامعات الدول الأخرى دون الحاجة للسفر أو للهجرة إليها.

فالتعليم عن بُعد هو بمثابة نظام تعليمي يتمركز حول المتعلّم ويقوم على احتياجاته ولا يشترط المواجهة أو الحضور بين المعلّم و المتعلّم، ويكون دور المؤسسة التعليمية في هذا النظام قوياً في تخطيط وتوصيل الخدمة التعليمية إلى المتعلّمين باستخدام وسائل التكنولوجيا المناسبة. (بادي سهام، 2004، ص 14)

فقد بدأ العمل في هذا النوع من الجامعات سنة 1992م، في جامعة نيويورك، بكلية افتراضية واحدة من كليات الجامعة، وكانت تجربة مشجعة مما حدى بالعديد من مؤسسات التعليم العالي إلى خوض التجربة نفسها. ولقد أطلقت العديد من التسميات على التعليم عن بُعد لعلّ من أبرزها التعليم المفتوح، التعليم بلا حدود، التعليم بالمراسلة، التعليم المستقل، التعليم المنزلي.

ولقد واكبت أنظمة التعليم العالي في الوطن العربي أو أنّها أدمجت هذا النمط من التعليم على مستواها، كما هو الحال في الإمارات العربية المتحدة مثلاً أين تمّ تأسيس فرع الجامعة لجامعة السوربون برأس الخيمة، أما في العراق فقد تم إنشاء جامعة سانت كليما نس البريطانية والجامعة الحرّة الهولندية والأكاديمية العليا الدانمركية، كما ظهرت في موريتانيا بعض هذه الجامعات وهي ظاهرة جديدة في التعليم العالي لهذه البلدان. (بن غنيمة محمّد السعيد، 2014، ص ص 34-35)

أمّا في بلادنا، فإنّ اللجوء إلى اعتماد هكذا نمط يُعدّ حديث النشأة ولعلّ ما فرضه وبإلحاح كان الظرف الصحي الطارئ الذي عاشته الجزائر على غرار باقي دول العالم جراء تفشي جائحة كورونا، وما أملتته على الجميع

من ضرورة التقيد ببروتوكولات صحّية صارمة ما فتأت تكرّس التباعد وعدم الارتكاز على التواجد في نفس الفضاء أو الحيز المكاني للمتحدثين بما فيها كافة أطوار التعليم وفي مقدمتها التعليم العالي، ما دفع إلى اللجوء للعمل بنظام المنصات: MOODLE ، والتحاضر عن بُعد: MEET، SKYPE، DUO

4.5: الاتجاه نحو التأكيد على مواءمة التعليم العالي:

يمكن حصر هذه المواءمة بشكل مبدئي في إمكانية توافق سياسة التعليم العالي وأهدافه مع تطلعات واحتياجات التنمية وتوجهات المجتمع المتنوعة. كما يجب أن يتوافق التعليم العالي مع النظم التعليمية الأخرى، إذ يُعتبر امتداداً للتعليم العام ومكملاً له، ويمكن أن يسهم في تطوير النظام التعليمي العام وحل مشكلاته. علاوة على ذلك، يجب أن يكون هناك توافق مع سوق العمل ومتطلباته التي تتغير وتنمو باستمرار. ومن الضروري التنبيه إلى أن خريجي التعليم العالي كثيراً ما يواجهون تحديات تتمثل في عدم توافق مهاراتهم وكفاءاتهم مع احتياجات سوق العمل المتجددة، مما يعكس الطلب المستمر والمتزايد على الكفاءات الجديدة. هذا الوضع يفرض ضرورة تعزيز تأهيل طلبة الجامعات بشكل مستمر، لتقليص الفجوة بين المؤهلات التي يحصلون عليها ومتطلبات سوق العمل، بهدف تحقيق توافق كامل بين المؤهلات وفرص العمل المتاحة.

هذا وتشير نتائج الأبحاث التي أجريت في هذا السياق إلى ضرورة اهتمام التعليم العالي في إطار مسعاه سالف الذكر بتنمية العديد من الكفاءات العامّة والتي يُصطلح عليها " بالكفاءات المفيدة للعمل " خاصّة الفردية منها والعلائقية (ككفاءات الاتصال) والتي يجب أن يُنظر إليها على أنّها كفاءات مكتملة للمهارات العلمية والتقنية المكتسبة خلال مرحلة التكوين العالي (بومدين سليمان والعلمي عبد الفتاح، 2008، ص ص 52- 54) في وقت سابق، قامت منظمة "اليونسكو" بتحديد أبرز الكفاءات المتوقعة من خريجي التعليم العالي، والتي يمكن من خلالها قياس كفاءة هؤلاء الخريجين ومدى ملائمتهم لسوق العمل في عصر العولمة، وما يترافق معها من تغيرات سريعة. هذه الكفاءات تهدف إلى ضمان تحقيق التوافق بين الخريجين وعالم العمل، وكذلك تلبية احتياجات التنمية الشاملة. هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(01) أهم الكفايات المتوقعة من خريجي التعليم العالي في عصر العولمة(اليونسكو، 1998)

الكفايات الأكاديمية	الكفايات الشخصية	كفايات لعالم العمل والعيش المشترك
- المعارف العامة والمتخصصة	- الثقة بالنفس	- التوجه الإيجابي نحو الفرص والمخاطر
- القدرة على التطبيق	- الانضباط	- القدرة على جدولة الأولويات
- التفكير المنطقي	- إدراك مواطن القوة و الضعف في الشخصية	- مهارات التعامل مع الآخرين وبناء علاقات إنسانية سليمة
- التحليل النقدي	- الإبداع	- مهارات العرض و الإقناع
- مهارات حل المشاكل		

- التحلي بالأخلاقيات المهنية	- الاعتماد على النفس	- مهارات الاتصال (شفهي - كتابي)
- مهارات القيادة وتحمل المسؤولية	- المرونة و المثابرة	- القدرة على استخدام الأرقام والبيانات
- مهارات العمل ضمن فريق	- المبادرة و الالتزام	- مهارات استخدام الحاسوب
- الإلمام بالأمور الدولية والمحلية	- الرغبة في التعلّم المستمرّ	- إتقان اللّغات الأجنبية
- الالتزام بالقيم الدولية		- مهارات البحث و التطوير

المصدر:

www.unesco.org/new/ar/education/themes/strengthening-education-systems/higher-education/publications/

5.5: الاتجاه نحو التأكيد على إنتاج المعرفة والبحث العلمي:

نظرًا لأن الاستثمار في البحث العلمي يتزايد بشكل مستمر، ولأن الحاجة إلى الباحثين العلميين تتضاعف يوميًا بعد يوم في حياة المجتمعات، ولأن الجامعات تُعدّ من أقدم مراكز البحث العلمي وأقوى مؤسسات البحث وإعداد الباحثين في الوقت الحالي، بل تكاد تكون المركز الوحيد للبحث وتكوين الباحثين في العديد من البلدان النامية، فقد وجب الاهتمام بحسن إدارة البحث العلمي وتنظيمه فيها، لكي تكفل استمرارها بتغذية مجتمعها بأفضل العلميين اللازمين لتدوير عجلة مراكز البحث والإنتاج والخدمة العصرية واستمرارها في تجديد المعرفة والفكر. (عريفج سامي سلطي، 2001، ص 10)

وفي سبيل ضمان الجودة والنزاهة في التعليم العالي، أوصى المشاركون في المؤتمر العالمي لمنظمة "اليونسكو" الذي انعقد في باريس عام 2009 بضرورة إتاحة الفرص للأكاديميين لإجراء البحوث والحصول على المنح. كما أكدوا على أن الحرية الأكاديمية تُعدّ من القيم الأساسية التي يجب حمايتها في ظل البيئة العالمية المتغيرة وغير المستقرة. وعلى مؤسسات التعليم العالي أن تسعى إلى إيجاد مجالات للبحث والتعليم تهدف إلى معالجة القضايا المتعلقة برفاهية السكان، وتضع أسسًا قوية لدعم القضايا العلمية والتكنولوجية ذات الأهمية. (اليونسكو، 2009، ص 6)

وقد أكّد تقرير " DEARING " " ديرنج " 1997م، أكثر على هذه الأهمية المتنامية لإنتاج المعرفة المبنية على البحوث العلمية، حيث عدد أربعة أسباب رئيسية تدعو لدعم الأبحاث في مؤسسات التعليم العالي وهي:

- بالإضافة إلى المعرفة الإنسانية و الوصول إلى فهم أفضل لها.
- تحسين و تطوير التعليم و مخرجاته المتعددة.
- إنتاج المعرفة ذات الفائدة المبتكرة التي تعمل على تحسين نوعية الحياة.
- إيجاد بيئة مناسبة و مشجعة للباحثين تمكنهم من تقديم مستوى عال من التدريب. (العاني وجيهة ثابت،

2012، ص 351)

ورغم الأسباب التي قد تدفع أي نظام جامعي إلى تبني هذا التوجه، إلا أننا، بالنظر إلى واقع البحث العلمي في بلادنا، نجد أن الدراسات تشير بوضوح إلى أن البحث العلمي في الجزائر لا يؤدي دوره الأساسي والمحوري في عملية التنمية. يعود ذلك إلى ضعف العلاقة بين الجامعة والتنمية، مما يستدعي ضرورة إعادة النظر في هذا الجانب من العلاقات. ويزداد الأمر تعقيداً بغياب نظام مالي واضح يختص بتمويل البحث العلمي والعاملين في هذا القطاع، إضافة إلى افتقار تسيير ملف البحث العلمي إلى منهجية واضحة والتزام إداري ثابت، إلى جانب عقبات أخرى تعرقل تقدمه. (بوساحة نجا وثلاثينية نورة، 2012، ص 17).

6.5: الاتجاه نحو الجامعات المنتجة:

تسير التوجهات العالمية بسرعة نحو تعزيز إنتاجية الجامعات وتوفير فرص للنمو الاقتصادي بداخلها، وذلك من خلال تنفيذ مشاريع بحثية ذات طابع إنتاجي، والمساهمة في التطوير التقني، والانفتاح على المجتمع، وإقامة شراكات متبادلة مع المؤسسات المختلفة. وقد شهد التعليم الجامعي، منذ الربع الأخير من القرن العشرين، تحولاً كبيراً في أدواره التعليمية والبحثية استجابة للتغيرات الاقتصادية العالمية التي باتت تفرض عليه الاندماج في آليات السوق القائم على مبادئ الاقتصاد الحر. وقد شمل هذا التحول طرق الإدارة، والتعامل مع السوق، بالإضافة إلى تطوير توجهات البحث العلمي، وتوسيع الشراكات مع المجتمع ومؤسساته، واستحداث تخصصات جديدة تركز على إعداد كوادر بشرية تمتلك المهارات المطلوبة للتكيف مع هذه التغيرات.

وتشير التوجهات الاقتصادية العالمية إلى مجموعة من الخصائص التي تميز النظام الاقتصادي العالمي، والتي تفرض عدة تحديات على التعليم عموماً، والتعليم الجامعي على وجه الخصوص. وتتصل بعض هذه التحديات بالميزانيات المخصصة للتعليم، خاصة مع تراجع المعونات الدولية وتقلص دور الدولة في المجال الاقتصادي. ويرتبط البعض الآخر بالسياسات التي تهدف إلى تطوير التعليم بما يتماشى مع متطلبات العولمة في سوق العمل من جهة، وتشكيل عقلية اقتصادية دولية من جهة أخرى.

ويتطلب التحول إلى نظام الجامعة المنتجة، من التعليم العالي أن يوفر بعض الشروط منها:

- إذابة الفروق بين وظائف الجامعة (التدريس و البحث العلمي وخدمة المجتمع) والنظر إليها على أنها منظومة متكاملة تؤثر وتتأثر ببعضها حتى يمكنها الانفتاح على المجتمع.
- إعادة النظر في عملية إعداد الطالب وتكوينه.
- فتح قنوات شرعية للاتصال بالمجتمع (لمعرفة مشكلاته وقضاياه).
- تمكين مؤسسات المجتمع من ولوج الجامعة، بأن تحتضن عملائه مهما كانت طبيعتهم وفك القيود على من يلتحق بها من الأفراد، لتلقي دورات تدريبية أو تعليمية.
- إيجاد شيء من المرونة والحرية في القوانين واللوائح المنظمة للعمل بالكليات المنتجة كي تتلاءم مع ما يطرأ من تغيرات على المجتمع. (الشربيني فهمي، 2009)

VI - خاتمة:

بناء على ما ورد في هذه الورقة البحثية، يمكننا القول بأن ما ينقص منظومتنا التعليمية الجامعية ليست النصوص أو التجارب والممارسات بقدر ما هي بأمس الحاجة إلى القيام باختيارات مدروسة مع توفر إرادة سياسية حقيقية ترمي إلى تكريس ما تم تسطيره من أهداف قد تدفع الجامعة الجزائرية لأن تخطو خطوات عملاقة في كنف الشبكة العالمية للجامعات العريقة والمرموقة، والتي ما فتئ القائمون عليها أن يذكّروا بما لعبه اعتمادهم في هذا السبيل على ما أمّدّهم به التطورات المنجزة في مجال التكنولوجيا الحديثة في ميادين الإعلام والاتصال خصوصاً، وما لها من أثر بالغ في تقليص مخصصات الوقت والجهد والمال وبالتالي تفادي ما قد ينجم عن الابتعاد عن توظيفها من هدر لكل ما سبق.

بالتالي يمكن القول بأنه على القائمين على السياسة التعليمية و العليا منها على وجه الخصوص أن لا يضيّعوا مزيداً من الوقت لأن الأمور آخذة في التفاقم والوقوف عند مستوى محدد من التقدّم سيؤدي لا محالة إلى التراجع عن المكتسبات والمحاسن التي تم إدراكها بفضل تضافر جهود كافة أطراف الأسرة الجامعية.

المراجع

- 1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 24، القانون رقم 05/99 المؤرخ في 04 أبريل 1999، المتضمن للقانون التوجيهي للتعليم العالي.
- 2- الشافعي إبراهيم حسن (1986)، تعليم اللغة العربية في الجامعات العربية، مجلّة اتحاد الجامعات العربية، العدد 21، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- 3- الشربيني فهمي (2009)، طرق جديدة لزيادة موارد الجامعات، مقالة منشورة على النت، بالرباط التالي: www.almarefh.net/show_content_sub.php?cuV=364&submodel=140&id=502
- 4- العاني وجيهة ثابت (2012)، الخبرات العلمية المكتسبة من خلال إنجاز الأنشطة البحثية وعلاقتها ببعض المتغيرات لدى طلبة كلفة التربية بجامعة السلطان قابوس، مجلّة جامعة دمشق، المجلّد 28، العدد الثاني. منشورة على النت بالرباط التالي: www.damascusuniversity.edu.sy/mag/edu/images/stories/347-381.pdf
- 5- العبادي محمد حميدان (2005)، مجالات و مؤشرات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في كليات التربية بسلطنة عمان، مجلّة الإداري، العدد 103، عمان .
- 6- الموسوعة العربية العالمية (1999)، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، ط2، الجزء8، الرياض، المملكة العربية السعودية. (تعريب: تيارا دل فيوجو). على الرابط الإلكتروني التالي: https://ia801000.us.archive.org/3/items/waq240284s/07_240290s.pdf.
- 7- اليونسكو (1998)، التعليم العالي في القرن الحادي و العشرين الرؤية و العمل - نحو جدولة أعمال للقرن 21 من أجل التعليم العالي، وثيقة عمل قدّمت بالمؤتمر العالمي للتعليم العالي، باريس، 5 - 9 أكتوبر، منشور على النت، بالرباط التالي:

www.unesco.org/new/ar/education/themes/strengthening-education-systems/higher-education/publications/

- 8- بادي سهام (2004/2005)، سياسات استراتيجيات توظيف تكنولوجيا المعلومات في التعليم - نحو استراتيجية وطنية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي / قسنطينة، جامعة منتوري، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم علم المكتبات. (رسالة ماجستير).
- 9- برقوق عبد الرحمن (2005)، عضو هيئة التدريس و أخلاقيات و أدبيات الجامعة، مجلة مخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، عين مليلة، الجزائر.
- 10- بن غنيمة محمد السعيد (2014/2015)، أثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر (1967-2012م) / تيزي وزو، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، مدرسة الدكتوراه في السياسة و القانون، (رسالة ماجستير).
- 11- بوساحة نجاة وثلاثية نورة (2012)، إشكالية إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول "إشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر واقع و آفاق 07-08 مارس - جامعة قاصدي مرباح - ورقلة-. منشورة على الانترنت بالرباط التالي:
https://manifest.univ-ouargla.dz/documents/Archive/Archive%20Faculte%20des%20Sciences%20Sociales%20et%20Sciences%20Humaines/Forum-problematique-revue-de-sciences-sociales-en-Algerie/Boussaha_nadjet.pdf
- 12- بومدين سليمان و العلمي عبد الفتاح (2008)، الاتجاهات العالمية للتعليم العالي بين العولمة والتنمية المستدامة، ورقة مقدّمة للملتقى الدولي حول قابلية التشغيل والإدماج المهني لحاملي شهادات التعليم العالي، بسكرة 22-23 نوفمبر.
- 13- تركي رابح عمامرة (1990)، أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر.
- 14- حفوف فتيحة (2007/2008)، معوقات البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين / سطيف، جامعة فرحات عباس، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا. (مذكرة ماجستير).
- 15- حجاجي مريم (2015/2016)، واقع التعليم العالي و الجامعي في الجزائر في إطار برنامج الإصلاح، دراسة حالة تطبيق نظام ل م د في الملحق الجامعية مغنية / تلمسان، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية. (مذكرة ماستر).
- 16- طشوعة الويزة (2007/2008)، تحديد الاحتياجات التدريبية لأساتذة التعليم العالي في مجال التقويم في ضوء متغير نوعية التكوين / سطيف، جامعة فرحات عباس، كلية الآداب و العلوم الاجتماعية، قسم علم النفس و علوم التربية و الأطفونيا. (رسالة ماجستير)

- 17- عريفج سامي سلطي (2001)، الجامعة و البحث العلمي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، عمّان، الأردن.
- 18- عطا عدي (2011)، معايير الجودة و الأداء و التقييم في مؤسسات التعليم العالي في ضوء التجارب المعاصرة للجامعات الرصينة في العالم، دار البداية، ط1، عمّان.
- 19- غربي صباح (2014/2013)، دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي - دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية في جامعة/ بسكرة، جامعة محمّد خيضر، قسم علم الاجتماع. (دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية).
- 20- فاطيمة شيخ وعبد الله بلغيث (2021): ضمان جودة التعليم العالي بين متطلبات الخدمة العمومية وضرورات التكيف العالمي - دراسة التجربة الجزائرية - مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 05 العدد 01.
- 21- نمور نوال (2012/2011)، كفاءة أعضاء هيئة التدريس و أثرها على جودة التعليم العالي، دراسة حالة كلفة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير / قسنطينة، جامعة منتوري، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير. (رسالة ماجستير)
- 22- نمور نوال، مؤشرات أداء الهيئة الأكاديمية من وجهة نظر الطلبة/ بحث منشور على الإنترنت. بالرباط التالي:
- www.univ-constantine2.dz/laboratoire/labgmes/index_htmlfiles/naouel%20nemmour.pdf
- 23- ولد خليفة محمّد العربي (1989)، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.